TD

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/WG.8/7
16 November 1995
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
الفريق العامل المخصص للفرص التجارية في سياق التجارة الدولية الجديد
الدورة الثانية
جنيف، ٥ شباط/فبراير ١٩٩٦
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

تحديد المجالات التي ينبغي تعزيز التعاون التقني فيها

تقرير من أمانة الأونكتاد

المحتويات

	الفقرات
مقدمة	١ - ٧
أولا- المجالات المحددة للتعاون التقني	٨ - ٣١
ثانيا- انجاز التعاون التقني	٣٢ - ٣٨
ثالثا- الاستنتاجات والتوصيات	٣٩ - ٤٥
مرفق بيان أنشطة التعاون التقني للأونكتاد بالنسبة للنظام التجاري الدولي	

مقدمة[1]

١- من الأهداف الرئيسية للتعاون التقني في مجال التجارة الدولية تسهيل زيادة وفعالية مشاركة البلدان النامية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، في نظام التجارة الدولي الجديد. ولن يتأثر مدى هذه المشاركة بظروف العرض في كل بلد فحسب بل سيتأثر كذلك بتطور النظام التجاري الدولي تحت تأثير عوامل رئيسية مثل عولمة الاقتصاد العالمي وتحريره. وفي هذا الصدد يمثل تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي لب نظام تجاري جديد أكثر انفتاحا واستنادا إلى القواعد، في حين يمكن كذلك للمبادرات الاقليمية المرتبطة بالتجارة أن تكون عاملا هاما هي الأخرى.

٢- ومن المنطقي، في إطار اختصاصات الفريق العامل المخصص، أن تكون نقطة الانطلاق لتعزيز التعاون التقني هي نتائج اتفاقات جولة أوروغواي وآثارها[2]، فلأحكام هذه الاتفاقات آثار انمائية كبيرة؛ وبشكل عام قيدت استقلالية البلدان المفردة في الاضطلاع بتدابير سياسية متعلقة بالتجارة، وإن كانت هذه الاتفاقات تتيح للبلدان النامية، وفي حالات كثيرة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، درجة محسوبة من المرونة في الوفاء بالتزاماتها. والاتجاه الرئيسي لهذه الاتفاقات هو أن التنفيذ العام والتفصيلي للحقوق والالتزامات هو أفضل وسيلة لدفع العملية الانمائية إلى الأمام، من خلال التجارة الدولية في السلع والخدمات والتكنولوجيا.

٣- وتتضمن المشاركة في النظام التجاري الدولي عملية ذات شعبتين: أولا زيادة المشاركة في التجارة الدولية ذاتها عن طريق زيادة الصادرات والواردات، بما يترتب على ذلك من تحسينات في مستويات الاستثمار والعمالة والظروف الاقتصادية العامة. وثانيا، المشاركة الأكبر والأكثر فعالية في الأطر المتعددة الأطراف أو الاقليمية للتجارة الدولية. وتستدعي هاتان العمليتان تعاونا تقنيا في أربعة مجالات واسعة ذات أولوية هي:

(أ) زيادة قدرات عرض الصادرات؛

(ب) تحسين وضع السياسات الوطنية، ويشمل ذلك التدابير الرامية إلى الاستفادة الكاملة من الفرص التجارية الجديدة وامكانات العمل الجديدة دفاعا عن مصالح البلد وحقوقه؛

(ج) بناء القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية؛

(د) تعزيز المشاركة في الأطر المتعددة الأطراف والاقليمية وعمليات التفاوض بشأنها.

٤- وليست متطلبات البلدان المعنية واحدة في اضطلاعها بالتعاون التقني. ومن الجوانب الهامة، التي حددها الفريق العامل المخصص في دورته الأولى، ضرورة مساعدة أقل البلدان نموا وكذلك البلدان النامية المستوردة الصافية للمواد الغذائية على مواجهة مشاكلها المحددة في التكيف مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي.

٥- ويتيح نهج الأونكتاد المتكامل في معالجة قضايا التجارة والبيئة والخدمات والتكنولوجيا والاستثمار دورا فريدا له في الاستجابة للتعاون التقني في مجال التجارة الدولية وتصميمه بطريقة تبرز مختلف أبعاد التنمية والخيارات المتعلقة بالسياسة العامة. ويمكن تعبئة مساعدة الأونكتاد التقنية لدعم البلدان المفردة أو مجموعات البلدان في تحديد المصالح الوطنية والخيارات المتعلقة بالسياسة العامة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وفي بناء القدرات الوطنية الرامية إلى توفير أقصى مكاسب من تحرير التجارة في إطار سياساتها واستراتيجياتها الاقتصادية العامة والانمائية. كما توفر منظمات دولية أخرى، ولا سيما منظمة التجارة الدولية ومركز التجارة الدولية، التعاون التقني فيما يتعلق بالتجارة الدولية التي ينبغي بالنسبة لها، كما ستحدد فيما بعد، البحث عن أوجه التكامل والتضافر.

٦- وقد تناول الفريق العامل المخصص السابق لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية باستفاضة مسألة توسيع القدرات التصديرية وتحسين بيئة الاستثمار فضلا عن متطلبات التعاون التقني، وهو ما انعكس في تقريره الختامي إلى مجلس التجارة والتنمية[٣]. وثمة أهمية خاصة هنا لدور القطاع الخاص في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وبوجه خاص ينبغي الاهتمام بامكانات تطوير نواحي التكامل فيما بين أنشطة التعاون التقني لتوسيع التجارة والأنشطة المرتبطة بتنمية المشاريع التجارية والخصخصة. غير أن هذا التقرير لا يبحث متطلبات التعاون التقني لتحسين العمليات اليومية للمؤسسات، ولا التدابير العملية لتحسين تجارتها وتخفيض تكاليف الصفقات، لأن هيئات الأونكتاد الأخرى تتناول هذه المسائل باستفاضة.

٧- ويركز التقرير الحالي على متطلبات التعاون التقني في سياق التجارة الدولية الجديد من حيث تكييف السياسات الوطنية وتعزيز هياكل المؤسسات وخاصة الموارد البشرية وبناء القدرات اللازمة لمشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال مشاركة فعالة في تطوير نظام التجارة الدولية. ورغم أن التقرير يعكس عددا من أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد فإن عرضه لمتطلبات التعاون التقني لا يقتصر على برامج الأونكتاد ذاته، وإنما هو بالأحرى يضع متطلبات التعاون التقني العامة لمواجهة المشاكل المحددة في هذا المجال. وعلى العكس تعرض برامج التعاون التقني الأوسع للأونكتاد في وثائق أخرى، وخاصة في إطار الفريق العامل المعني بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية[٤].

أولا- المجالات المحددة للتعاون التقني

ألف- القدرة الوطنية على وضع السياسات

٨- تغدو سياسات التجارة الوطنية عاملا حاسما في ترجمة الفرص التجارية الجديدة إلى مزايا ملموسة. وينبغي أن يتركز التعاون التقني تحت هذا العنوان، وفقا لاختصاصات الفريق العامل المخصص، على المجالين الرئيسيين التاليين: (أ) الوصول إلى أسواق السلع والخدمات (ب) آثار القواعد الجديدة. وينبغي في هذه المجالات التركيز بوجه خاص كذلك على مشاكل أقل البلدان نموا.

(أ) الوصول إلى أسواق السلع والخدمات

٩- كما اتضح بالفعل من النتائج السابقة[٥] التي عرضت في الدورة الأولى للفريق العامل المخصص فيما يتعلق باتفاقات الزراعة والمنسوجات والملابس فإن فرص السوق الجديدة في مجال التجارة في السلع، وخاصة بالنسبة للتوسع الممكن لصادرات البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، قد تكون كبيرة. وقد بحث الفريق العامل المخصص السابق التعاون التقني من أجل توسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية بما في ذلك القضايا المتعلقة بتشجيع التصدير والتسويق[٦].

١٠- وفي أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، ومع بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية، نفذت المرحلة الأولى من تخفيضات التعريفات المتفق عليها في جولة أوروغواي. وهكذا تطرح هذه الأسئلة: ماذا تعني هذه التخفيضات التعريفية ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال؟ وما هي المنتجات التي تتأثر بذلك؟ وكيف يمكن استغلال الفرص المتاحة؟ وينبغي الرد على الأسئلة نفسها بالنسبة للفرص التجارية القائمة أو الناشئة عن الترتيبات التجارية الاقليمية. وبالاضافة إلى ذلك ستواجه كثير من البلدان النامية مشكلة تآكل الهوامش التعريفية التفضيلية بمقتضى نظام الأفضليات المعمم وغيره من الاتفاقات التفضيلية، والتغيرات الكبيرة في مختلف النظم. وكل هذه قضايا يمكن التصدي لها على أفضل وجه على مستوى البلدان المفردة، ومن هنا تأتي الحاجة إلى إعادة تركيز وتوجيه المساعدة التقنية إلى البلدان المفردة، وربما على المستوى دون الاقليمي في بعض الحالات.

١١- ويمكن أن يبدأ التعاون التقني في مجال الوصول إلى الأسواق، من ناحية انطلاقا من تخفيض التعريفات على المنتجات المصنعة، ومن ناحية أخرى من خصائص اتفاقات الزراعة والمنسوجات والملابس. ويمكن توجيه التعاون نحو الأنشطة التالية: أولا تحديد المنتجات وشروط الوصول إلى السوق من حيث التعريفات الجمركية على ضوء المصالح التصديرية الفعلية والممكنة للبلدان الأفراد أو مجموعات البلدان (المستوى دون الاقليمي)؛ وثانيا، المتابعة الوثيقة لعمل الآليات المقامة لتنفيذ الاتفاقات المعنية في مجال منتجات الزراعة والمنسوجات والملابس، بغية استباق فرص السوق الجديدة (مثلا في تلك المنتجات الزراعية التي تخضع للحد الأدنى من التزامات الوصول وفي المنسوجات والملابس المتضمنة في كل مرحلة تكامل بما في ذلك استخدام تدابير الوقاية الانتقالية في الاتفاقين)؛ وثالثا، توفير المساعدة بالنسبة للمشاكل التي تواجهها البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

١٢- ومن بين النواتج الفرعية لبرامج المساعدة التقنية السابقة للأونكتاد برمجات حاسوب معدة للتحليل الكمي لشروط الوصول إلى الأسواق يمكن تكييفه، إلى جانب قاعدة بيانات الأونكتاد عن التجارة وتدابير الرقابة التجارية، لمعالجة المعلومات عن شروط وصول منتجات معينة ذات أهمية للبلدان المفردة إلى الأسواق. وقد عمل الأونكتاد بالفعل بكثافة في هذه القضايا بناء على طلب عدد من البلدان النامية، فأعد وثائق التحليل الكمي، ونظم الحلقات الدراسية والعملية في العواصم بما فيها الحلقات التي شارك فيها القطاع الخاص. وتوجد بالفعل اتفاقات تعاون مع مؤسسات مثل معهد التعاون الزراعي في البلدان الأمريكية والمكتب الدولي للمنسوجات والملابس. وينبغي مواصلة هذه الأنشطة وتكثيفها، واستكشاف نهج جديدة لتمويلها، بما في ذلك مساهمات مقدمة من البلدان المستفيدة ذاتها، والتعاون فيما بين البلدان النامية، ومشاركة القطاع الخاص.

١٣- أما عن التعاون التقني في تجارة الخدمات فإن هناك حاجة إلى مساعدة البلدان في تحديد فرص التصدير الجديدة ومتابعتها في مختلف قطاعات الخدمات بما في ذلك المساعدة من خلال شبكات المعلومات والحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين كموردين للخدمات. كما تحتاج كثير من البلدان إلى المساعدة في الإعداد للمفاوضات الجارية والمقبلة بمقتضى الاتفاق العام للتجارة في الخدمات وإلى تعزيز قدراتها على وضع السياسات في هذا المجال (عن طريق برامج معدة خصيصا للاحتياجات مثل البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة في الخدمات)[٧]. وسيشمل هذا التعاون التقني في المجالات المحددة التالية:

- التنفيذ الفعال للمادة الرابعة من الاتفاق العام للتجارة في الخدمات ("زيادة مشاركة البلدان النامية") والمادة التاسعة عشرة ("التفاوض بشأن التزامات محددة")؛

- الدعم في المفاوضات بشأن قطاعات الخدمات البارزة (مثل النقل البحري والاتصالات السلكية واللاسلكية) وفي المفاوضات المقبلة بمقتضى الاتفاق العام للتجارة في الخدمات بشأن الضمانات والاعانات والمشتريات الحكومية؛

- تحديد واستخدام الفرص التي يوفرها الاتفاق العام للتجارة في الخدمات فضلا عن دراسة جدوى تكييف نظام الأفضليات المعمم مع التجارة في الخدمات؛

- الاستعداد للمفاوضات بشأن الخدمات في مختلف الأطر الاقليمية؛

- تحديد الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة لتنشيط دور خدمات المنتج لرفع مستوى قدرة الاقتصادات الوطنية على المنافسة، وتحسين فرص العمالة، وزيادة الكثافة المعرفية لرأس المال البشري؛

- تعزيز قدرات البلدان النامية في قطاعات الخدمات وتحديد الفرص المتاحة لصادراتها من الخدمات.

(ب) آثار القواعد الجديدة

١٤- هناك تسليم واسع بأن نظاما تجاريا جديدا تحكمه القواعد قد نشأ بعد جولة أوروغواي له أساس قانوني وتعاقدي قوي. وإزاء هذه الخلفية تتطلب المواضيع الثلاثة التالية اهتماما خاصا: (أ) تعزيز المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف والمفاوضات المتعددة الأطراف، وتكييف التشريعات الوطنية مع القواعد والنظم الجديدة المتعددة الأطراف؛ (ب) خلق أو تعزيز جماعات للسياسة التجارية تشمل بوجه خاص القطاع الخاص ومنظماته والشركات القانونية والاستشارية ومنظمات المستهلكين والمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات الأبحاث، ودمجها في صياغة السياسة التجارية الوطنية؛ (ج) تحسين الآليات الحكومية لتنسيق السياسة التجارية.

١٥- ويطرح تنوع الاتفاقات التي تشكل جزءا من اتفاق منظمة التجارة العالمية وتعددها وتعقدها بالفعل مشاكل كبيرة أمام البلدان ذات المستوى العالي من التقدم ومشاكل تكاد تكون مستعصية أمام البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وبوجه خاص يبين العام الأول من وجود منظمة التجارة العالمية أنه سيكون هناك استخدام متكرر لآلية تسوية المنازعات. وسيكون على البلدان النامية أن تدافع عن سياساتها وأن تطالب بحقوقها في منظمة التجارة العالمية في عملية تسوية المنازعات. وفي هذا المجال ينبغي أن يتركز التعاون التقني على احتياجات البلدان المفردة وأهدافها، وأن توجه إلى خصوصياتها.

باء- بناء القدرات المؤسسية وتنمية الموارد البشرية

١٦- أصبحت الحاجة إلى تعزيز وتحسين المؤسسات وخلق عديد من المهارات في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال أكثر الحاحا نظرا لتعقد اتفاقات التجارة المتعددة الأطراف ونطاقها، فضلا عن المصاعب المرتبطة باصلاحات الاقتصاد والتجارة المحليين. ومحور هذه الأنشطة يتجلى في ثلاثة مجالات، كما سبقت الاشارة، هي: (أ) هياكل المؤسسات الداعمة للتجارة؛ (ب) التدريب؛ (ج) إدارة المعلومات والبيانات المتعلقة بالتجارة والسياسة التجارية.

(أ) هياكل المؤسسات الداعمة للتجارة

١٧- تنشأ أكثر الاحتياجات الحاحا عن تنفيذ مختلف اتفاقات جولة أوروغواي، وخاصة بالنسبة لمتطلبات الاخطار بمقتضى اشتراطات الاخطار في منظمة التجارة العالمية. وفضلا عن الالتزامات والحقوق الموضوعية فإن هناك اشتراطات اجرائية هائلة تواجه أعضاء منظمة التجارة العالمية. وهكذا يوحي استعراض اشتراطات الاخطار بمقتضى اتفاقات منظمة التجارة العالمية بأن هناك ما يزيد على ١٦٠ اشتراطا من هذا النوع على أساس منتظم أو مخصص[٨]. وفي بعض الحالات قد يؤثر تنفيذ التزامات الاخطار على الحقوق الموضوعية لعضو منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك استخدام الأحكام الخاصة بمعاملة بلد نام عضو معاملة الدولة الأولى بالرعاية. كما سيقوم أعضاء منظمة التجارة العالمية باستعراضات دورية للسياسة التجارية مما يمثل عبئا مؤسسيا اضافيا، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية. كذلك ستتطلب المشاركة الفعالة في أنشطة منظمة التجارة العالمية مشاركة دائمة في أعمال مجالس المنظمة ولجانها وفرقها العاملة فضلا عن المفاوضات الجارية حول بعض القضايا المحددة (مثل قطاع الخدمات). وهكذا ستحتاج كثير من البلدان النامية إلى إقامة هياكل ادارية لتقديم الدعم لتنفيذ اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وعلى سبيل المثال فإن إنشاء نقاط تحقيق ونشر القوانين واللوائح للوفاء بالتزامات الشفافية قد يتضمن إقامة هياكل جديدة أو تكييف الآلية المؤسسية القائمة.

١٨- وفضلا عن ذلك فإن المفاوضات الجارية والمقبلة والمجالات المتسعة على الدوام للسياسة الداخلية التي تغطيها قواعد التجارة المتعددة الأطراف تلزم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال بأن تخلق مؤسسات تنسيق وطنية تستجيب، من ناحية، للبيئة الدولية الجديدة، وتوفر من ناحية أخرى، مسارات لمشاركة كل القطاعات وجماعات المصلحة المحلية المعنية في وضع السياسة التجارية الوطنية بهدف الدفاع عن الحقوق التجارية المتعددة الأطراف.

(ب) التدريب

١٩- تبرز أنماط الانتاج والتجارة سريعة التغير والمتأثرة بظاهرتي العولمة والتحرير الحاجة إلى التدريب وتنمية الموارد البشرية للاستجابة لهذه التغيرات استجابة كافية. وينبغي لأنشطة التعاون التقني في مجالات التجارة والمجالات المرتبطة بها أن تستند إلى الخبرة التي تراكمت في هذا الميدان من خلال برامج مثل برنامج التدريب على التجارة، وهو برنامج مبتكر صممه الأونكتاد بالتعاون مع مركز التجارة الدولية ويكمل نشاط هذا المركز. ويشمل هذا البرنامج مجموعة من برامج التدريب في مجال السياسة التجارية والدبلوماسية التجارية الدولية الموجهة إلى المستوى المتوسط والرفيع من العاملين في القطاعين العام والخاص. كما تتصدى للاحتياجات والممارسات التجارية، بما فيها الاحتياجات والممارسات في مجالات مثل السلع الأساسية وتمويل التجارة وإدارة المخاطر والاستثمار والشركات عبر الوطنية. ويستند هذا البرنامج إلى المبادئ القائلة إن التحدي لا يكمن فقط في تدريب كتلة حرجة من المفاوضين ومحللي السياسات التجارية المؤهلين بل كذلك في تطوير مؤسسات التدريب وتكوين الكوادر الوطنية. وهذا الأمر الأخير شرط لا غنى عنه لاستدامة القدرات التدريبية ووضع السياسات بالاستناد إلى معلومات. وهذا يستدعي ويشجع التعاون الوثيق بين كل الأطراف المعنية بما فيها مؤسسات التدريب وواضعو السياسة ودوائر الأعمال.

٢٠- وينبغي أن يستهدف التعاون التقني كذلك الارتقاء بقدرات البلدان التي تفتقر إلى الموارد على الاستخدام الفعال للأجهزة التي توفرها آلية منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات لحماية حقوقها. وبعبارة أعم فإن الهدف هو تعزيز المؤسسات

(ج) ادارة المعلومات والبيانات التجارية والمتعلقة بالتجارة

٢١- من العناصر الأساسية في تنمية الموارد البشرية في القطاعات التجارية والمرتبطة بالتجارة القدرة على التعامل مع تدفقات المعلومات والبيانات المتزايدة لأغراض دعم المفاوضات التجارية، وتسهيل وزيادة كفاءة توجيه التجارة وتحديد الأسواق. ويجب أن يرمي التعاون التقني في هذا المجال الى زيادة فرص الوصول الى تكنولوجيا المعلومات الجديدة واستخدامها، وتصميم نظم معلومات وبيانات تجارية كفؤة وفعالة، ودعم احتياجات البلدان النامية غير الملباة الى حد كبير. وقد أسهمت برامج المساعدة التقنية مثل النظام الآلي للبيانات الجمركية ونظم التحليل والمعلومات التجارية وشبكة نقاط التجارة العالمية وبرمجيات الحاسوب عن تحليل الأسواق والقيود المفروضة على التجارة التي اضطلع بها الأونكتاد فضلا عن برامج مركز التجارة العالمية للمعلومات التجارية للمؤسسات، أسهمت جميعا اسهاما ايجابيا في تعزيز القدرة على التجارة ومشاركة البلدان النامية في النظام التجاري الدولي.

جيم - المشاركة في الأطر المتعددة الأطراف والاقليمية وعمليات التفاوض

٢٢- يمكن أن يشمل التعاون التقني تحت هذا العنوان ثلاثة عناصر هي: (أ) دعم البلدان في انضمامها الى منظمة التجارة العالمية؛ (ب) المفاوضات الجارية والمقبلة؛ (ج) القضايا الجديدة والناشئة.

(أ) دعم البلدان في انضمامها الى منظمة التجارة العالمية

٢٣- الانضمام الى منظمة التجارة العالمية خطوة أولى هامة في طريق اندماج البلدان المفردة في النظام التجاري الدولي، من حيث أنها تسمح لها بالاستفادة من الحقوق المتعددة الأطراف، وبامكانية الدفاع عن مصالحها التجارية في اطار قانوني متعدد الأطراف. ومن الناحية الأخرى فان الانضمام الى منظمة التجارة العالمية سيتطلب تكييف تشريعات هذه البلدان ولوائحها وممارساتها في مجال التجارة الخارجية مع الالتزامات المتعددة الأطراف بمقتضى اتفاقات منظمة التجارة العالمية فضلا عن التفاوض بشأن التسهيلات مع شركائهم التجاريين لضمان وصول البضائع والخدمات الأجنبية بحرية أكبر الى السوق المحلية. وهذه المهمة الشاقة والتي تنطوي على تحد تتضمن عملا اداريا وموضوعيا هائلا. غير أن البلدان تواجه اذا لم تنضم الى منظمة التجارة العالمية خطرا كبيرا هو تهميشها في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية. وينبغي بذل الجهود لاقامة آلية حكومية فعالة لدعم مفاوضات الانضمام، تتمتع بسلطة كافية لتنسيق هذه العملية بين مختلف الوكالات الحكومية فضلا عن الهيئة التشريعية والقطاع الخاص. ومن المهم كذلك أن تتمكن البلدان من تلبية المتطلبات التقنية واللوجستية مثل معالجة قدر كبير من الوثائق، بما في ذلك ترجمة التشريعات ذات الصلة الى اللغات الرسمية في منظمة التجارة العالمية. ويمثل تعقد وحساسية مفاوضات الانضمام الى منظمة التجارة العالمية تحديا كبيرا سواء بالنسبة للبلدان المنضمة أو للمنظمة ذاتها.

٢٤- ويمكن تحديد المجالات التالية باعتبارها أولويات للتعاون التقني لدعم عملية انضمام البلدان المفردة الى منظمة التجارة العالمية:

- **المساعدة في تدريب الموظفين الوطنيين لزيادة كفاءتهم في كل المسائل الجوهرية في مفاوضات الانضمام؛**
- **تحديد مختلف الخيارات والسيناريوهات لمفاوضات الانضمام؛**
- **تحديد التعديلات اللازمة في التشريع الوطني لكي يتناسب مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛**
- **تحديد قطاعات التصدير ذات الأولوية في السلع والخدمات وكذلك فرص وصولها الى الأسواق؛**
- **دراسات لجوانب نظام التجارة الخارجية لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد المنضم، بما في ذلك الجوانب التي ينبغي تعديلها حين يصبح البلد المعني عضوا في منظمة التجارة العالمية؛**
- **المساعدة في انشاء الهياكل المؤسسية الأساسية لاجراء وتنسيق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ونظم ادارة المعلومات لدعم هذه المفاوضات؛**

- المساعدة الجارية عند طلبها طيلة عملية التفاوض بما في ذلك البعثات الاستشارية وتقديم المشورة في اعداد مذكرة عن نظام التجارة الخارجية الخ.. .

(ب) المفاوضات الجارية والمقبلة

٢٥- تضمنت الوثيقة الختامية لجولة أوروغواي جدول أعمال تفاوضي "عضوي" هام، الواجب أن يبدأ من ثلاث الى خمس سنوات بعد بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية (١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥) حسب مختلف الاتفاقات. ومن الناحية الأخرى ما زالت المفاوضات جارية مثلا حول بعض قطاعات الخدمات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية الأساسية والنقل البحري). وفضلا عن ذلك تقتضي عملية تنفيذ مختلف الاتفاقات التي تشمل انشاء وتسيير لجان ومجالس مختلفة، وعملية الاخطارات وبحثها، درجة معينة من النشاط التفاوضي[٩]. وأكبر درجة من المشاركة هنا هي من صالح البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال. وبالاضافة الى ذلك من المحتمل أن تطلب البلدان النامية مساعدة تقنية واسعة من جانب الأونكتاد مع ازدياد فعالية عمل لجنة منظمة التجارة العالمية المعنية بالتجارة والبيئة الذي سيتكلل قبل المؤتمر الوزاري في سنغافورة.

٢٦- وقد وضع الأونكتاد بالفعل برنامجا شاملا للمساعدة التقنية بشأن التجارة والبيئة والتنمية. وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها في هذا البرنامج تحليلا للسياسات يجري من خلال دراسات خاصة ببعض البلدان وبعض القضايا، ونشر المعلومات والتدريب. ويتألف البرنامج من عدد من المشروعات تدار كمجموعة بقدر الامكان، وترتبط ارتباطا وثيقا بالعمل الذي يجري على المستوى الحكومي الدولي. ويلقى البرنامج دعم برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمركز الدولي لأبحاث التنمية في كندا وحكومتي ايطاليا وهولندا وغير ذلك من المانحين. وتنشر نتائج التحليل الموجه للسياسة العامة والأنشطة الأخرى التي تنفذ في اطار البرنامج عن طريق الحلقات العملية والدراسات والمطبوعات وعن طريق تقارير الأمانة الى الآلية الحكومية الدولية[١٠].

٢٧- وتبين التحليلات والنقاشات التي دارت حتى الآن داخل منظمة التجارة العالمية الاسهام الكبير لعمل الأونكتاد المفهومي والتجريبي في ايضاح القضايا، وابراز اهتمامات البلدان النامية. وكان هذا بشكل خاص ما حدث في المداولات التي دارت حتى الآن بشأن آثار التدابير البيئية على فرص البلدان النامية في الوصول الى الأسواق، ووضع العلامات الايكولوجية والقدرة على المنافسة، وقضية شفافية التدابير البيئية ذات الآثار التجارية الكبيرة.

٢٨- ويمكن في المستقبل توجيه مشاريع المساعدة التقنية الى دراسات تجريبية يمكن أن توفر أساسا للمناقشات التي تجري داخل منظمة التجارة العالمية، وخاصة في اطار الفرص التجارية الجديدة. وعلى سبيل المثال تشعر البلدان النامية بالقلق لأن الاعانات، ولا سيما الاعانات الزراعية، يمكن أن يكون لها أثر سلبي على البيئة وعلى فرصها التجارية. وبالمثل هناك قلق من أن تثير اتفاقات جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة مصاعبا في الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا، أو قد تكون هناك حاجة الى تدابير أقوى لمنع أن تصدر اليها السلع المحظورة محليا. وهناك عدد من الاهتمامات الأخرى التي وجدت تعبيرا عنها وتحتاج الى تأكيد تجريبي وتحليلي. ويمكن توجيه برامج المساعدة التقنية المقبلة في هذا المجال نحو دراسة بعض هذه القضايا.

(ج) القضايا الجديدة والناشئة

٢٩- عولمة النشاط الاقتصادي وتحريره هما الاتجاهان السائدان في العلاقات الاقتصادية الدولية، فاذ تلغي الحكومات الضوابط التنظيمية وتنوع الشركات عمليات الانتاج في مختلف البلدان، تنشأ قضايا جديدة نتيجة أن للسياسات الاقتصادية وغيرها من السياسات المحلية أثرا مباشرا على التجارة الدولية والقدرة على المنافسة. وهكذا ثارت قضايا في الجدال الدولي[١١] مثل اللوائح البيئية وسياسات المنافسة ومكافحة الاحتكار واللوائح المقيدة لادارة الأعمال وسياسة الاستثمار ومعايير العمل وحتى الاستقرار السياسي وسياسات تخفيف الفقر وغيرها.

٣٠- وترتبط هذه القضايا في بعض الحالات ارتباطا وثيقا بالاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف القائمة، وفي حالات أخرى تغطيها جزئيا بالفعل هذه الاتفاقات. وهي ترتبط بتنسيق السياسات الداخلية، وتماسك أهداف السياسة الاقتصادية العالمية والنزاعات التي تنشأ بين النظم المتعددة الأطراف، وأساسا النزاعات الناشئة عن اتفاقات جولة أوروغواي وأهداف السياسة الداخلية. غير أنه لم يتقرر بعد ادراج كل هذه القضايا في اطار المفاوضات المتعددة الأطراف. وقد قاومت البلدان النامية باستمرار ربط بعض هذه القضايا (مثل معايير العمل) باطار قواعد ونظم التجارة المتعددة الأطراف بسبب قلقها ازاء امكانية أن تنشئ هذه القضايا جيلا جديدا من تدابير الحماية وتدابير الوقاية التجارية. غير أن من صالحها أن تكون على استعداد تام للمشاركة الفعالة في الجدال الدولي حول هذه القضايا في أي محافل تعتبر مناسبة، وأن تكون قادرة على الدفاع عن اهتماماتها الانمائية.

٣١- ويحدد التزام كارتاخينا أن تحليل السياسات والأبحاث والمداولات الحكومية الدولية وبناء التوافق العام والتعاون التقني وظائف أساسية للأونكتاد، وخاصة فيما يتعلق بتحديد ومعالجة قضايا التجارة والتنمية الرئيسية الناشئة[١٢]. وفضلا عن ذلك فقد قرر مجلس التجارة والتنمية بدوره أن على الأونكتاد أن يواصل عمله الأساسي وبناء التوافق العام حول القضايا التجارية قبل أن تصبح موضوعا للمفاوضات في المحافل الأخرى. وهكذا فإن الأونكتاد بخبرته وقدراته التحليلية مؤهل بوجه خاص لمساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، بما في ذلك المساعدة من خلال أنشطة للتعاون التقني. ومن المتوقع أن يحدد الأونكتاد التاسع القادم بدقة أكبر دور الأونكتاد ومهامه فيما يتعلق بالقضايا الجديدة والناشئة المتعلقة بالتجارة وبوجه خاص التجارة والاستثمار والتجارة وسياسة المنافسة.

ثانيا - إنجاز التعاون التقني

ألف - الطرائق

٣٢- هناك حاجة إلى تركيز منقح على إنجاز التعاون التقني في ضوء نتائج جولة أوروغواي. فبرنامج الأونكتاد للتعاون التقني للمساعدة على مشاركة البلدان النامية في مفاوضات جولة أوروغواي، برنامج يديره الأونكتاد على أساس عالمي، بما في ذلك مجموعة أعمال مترابطة على المستويات الثلاثة، دون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي. وقد أثبت هذا النهج أنه فعال بصفة خاصة، إذ أتاح التعرف على المصالح المشتركة بين مختلف البلدان النامية ومكنها أيضاً من تقدير أكمل لمجمل قضايا السياسة الناشئة عن محاولة صياغة أحكام متعددة الأطراف، ولا سيما بشأن القضايا الجديدة. ولكن في الوقت الحاضر، حيث تسعى البلدان إلى

الاستفادة من الفرص الناشئة عن مفاوضات جولة أوروغواي، يبدو من الملائم تركيز المزيد من الاهتمام على التعاون التقني المكيف وفقاً لاحتياجات معينة لفرادي البلدان، وخاصة في مجالات السياسة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي وحالات انضمام بلدان جديدة إلى منظمة التجارة العالمية وما يرتبط بذلك من بناء القدرة المؤسسية. وفي هذا السياق يصبح تحليل الأثر القطري لهذه الاتفاقات أداة ضرورية لتقييم مواضع قوة وضعف البلد في التكيف وفقاً للنظام التجاري الدولي الجديد والاستفادة من الفرص التجارية الجديدة.

٣٣- ومن بين وسائل التعاون التقني التي أثبتت كفاءتها ما يلي: (أ) إعداد دراسات تشمل تحاليل كمية ونوعية؛ (ب) دورات لقدح زناد الفكر بشأن مسائل معينة؛ (ج) بعثات استشارية خاصة إلى فرادى البلدان؛ (د) تنظيم حلقات دراسية وعملية على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والأقاليمي؛ (هـ) نشر معلومات التجارة عن طريق الأقراص الالكترونية المتراصة بذاكرة مقروءة فقط؛ (و) بناء قدرات المؤسسات الوطنية للبلدان النامية، (ز) برامج تدريب في العواصم وفي جنيف؛ (ح) العمل اليومي الجاري مع الوفود في جنيف وكبار المسؤولين في العواصم.

٣٤- فمثلاً، كانت طريقة عقد دورات لقدح زناد الفكر فعّالة بصفة خاصة في المراحل الأولى من جولة أوروغواي حينما تطلبت بعض المسائل المدرجة في جدول أعمالها عمليات تحليل وبعث متعمقة، وإتاحة الفرصة للمناقشة وتبادل الآراء بين مجموعات صغيرة من الخبراء و/أو ممثلي الحكومات على أساس غير رسمي. ولهذه الآلية ميزة كونها فعّالة التكلفة. وممارسة هذا النهج على المستويين العالمي والإقليمي مناسبة بصفة خاصة في حالة ظهور مسائل جديدة في جدول أعمال التجارة.

٣٥- أما البعثات الاستشارية فيجري الاضطلاع بها عادة بناء على طلب الحكومات، وهي فعالة للغاية على المستوى الوطني. ويقوم بها غالباً واحد أو إثنان على الأكثر من المسؤولين أو المستشارين الدوليين. وتجري من خلال تفاهم فردي بين خبير من المنظمة وأفراد من المسؤولين الحكوميين. وقد تشمل أيضاً التفاهم مع المسؤولين الحكوميين في إطار هيئات وطنية مشتركة بين الوكالات. كما قد تشمل هذه البعثات تقديم مشورة تقنية معينة بشأن مسائل تفصيلية في مجال السياسة العامة. فمثلاً قد تتعلق بإعداد دراسة وطنية بشأن دور الخدمات الاستشارية في عملية التنمية للبلد المعني، بما في ذلك مشاركة تجارة الخدمات في قطاعها الخارجي، أو تقديم المشورة بشأن صياغة التشريعات الملائمة تبعاً لتنفيذ اتفاق تجارة متعددة الأطراف في إطار منظمة التجارة العالمية، أو إجراء عمليات تحليل لتنفيذ سياسات ولوائح التجارة للشركاء التجاريين.

٣٦- وتقوم أمانة الأونكتاد بتنظيم حلقات دراسية وعملية، إما كجزء من البرامج الوطنية أو الإقليمية الجارية، أو كأحداث منفردة بناء على طلب الحكومات المقدم من عواصمها مباشرة أو عن طريق وفودها في جنيف. وقد تعقد على المستوى الوطني أو دون الإقليمي أو الإقليمي أو الأقاليمي. وربما تعقد في عواصم مختارة مثل تلك العواصم التي توجد فيها مراكز للأمم المتحدة، مثل مركز اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي في سنتياغو، ومركز اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك وغيرهما، أو حيث تعرض الحكومات أو المؤسسات الخاصة استضافتها لمثل هذه الحلقات، أو في جنيف والمراكز المحيطة بها. ومن الملائم أيضاً في هذا الصدد الاضطلاع ببعض البرامج التدريبية في إطار برنامج التدريب التجاري (TRAINFORTRADE) (مثلاً في مجال الدبلوماسية التجارية الدولية أو السياسة التجارية).

فهناك عدد من الأنشطة التدريبية التي تقوم بها منظمة التجارة العالمية، مثل دورات تدريبية منتظمة في مجال السياسة التجارية، تعقد في جنيف لصالح المسؤولين التجاريين من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال.

باء - التمويل والمسائل المرتبطة به

٣٧- أصبحت الموارد المالية المتاحة للتعاون التقني في ميدان التجارة، على أساس متعدد الأطراف، نادرة بشكل متزايد. فالمصادر الرئيسية ظلت تقليدياً هي نفسها البرامج الإقليمية والأقاليمية من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى سبيل المثال يمكن التذكير بأن برنامج المساعدة التقنية المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/والأونكتاد، مكون من مشروع واحد دون إقليمي (أمريكا الوسطى) وثلاثة مشاريع إقليمية (أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي) ومشروع واحد أقاليمي ممول بالكامل من البرامج المقابلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن المستحيل في الظروف الراهنة إنشاء مثل هذا البرنامج الشامل، مع أن التناقض الظاهري هو أن الحاجة إلى المساعدة التقنية تزايدت بدرجة كبيرة منذ إنجاز جولة أوروغواي.

٣٨- أما الأموال اللازمة لأنشطة التعاون التقني الوارد وصفها في هذا التقرير، فسوف يتعين أن تقوم بتعبئتها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، من مختلف المصادر، ومن بينها برامج التعاون التقني القطرية الثنائية أو المتعددة الأطراف وهناك نهج آخر يمكن استكشافه وهو التمويل من مؤسسات مالية (مثل مصارف التنمية الإقليمية) كجزء من برامجها الخاصة للتعاون التقني، أو كجزء من البرامج المرتبطة مباشرة بقروض معينة (مثل قروض التكيف الهيكلي ودراسات جدوى الاستثمار). وهناك خيار آخر وهو أن يدفع القطاع الخاص في البلدان النامية تكاليف الخدمات حيثما يحتمل الحصول على معلومات مفيدة و/أو ضرورية لتحديد وتنمية مشاريع أعمال تجارية معينة وربما يكون هناك نهج آخر يمكن استكشافه وهو إنشاء صندوق استئماني متعدد الأطراف، بأموال من بعض الدول النامية الأكثر تقدماً، في إطار الأهداف العامة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية. وينبغي ملاحظة أنه تم إنشاء صندوق استئماني للأونكتاد بناء على توصيات لجنة الأونكتاد الدائمة المعنية بتنمية قطاعات الخدمات، بغية دعم أنشطة المساعدة التقنية بشأن الخدمات. هذا بالإضافة إلى مشروع البرنامج الأفريقي المنسق للمساعدة بشأن الخدمات في أفريقيا الذي تدعمه على السواء جهات مانحة حكومية وخاصة[١٣].

ثالثا - الاستنتاجات والتوصيات

٣٩- بما أن اتفاقات منظمة التجارة العالمية تنطوي على زيادة لم يسبق لها مثيل في الالتزامات بالنسبة لأغلبية البلدان النامية، فإن ذلك له آثار هامة على استراتيجياتها للتجارة والتنمية في المستقبل، وكذلك بالنسبة لمشاركتها في النظام التجاري الدولي الجديد:

(أ) فهذه الالتزامات موجهة عموماً نحو مساواة الشروط الأساسية لتنافس أعضاء منظمة التجارة العالمية في مجال التجارة الدولية. ومع أن هناك اتفاقات عديدة لها أحكام بشأن المعاملة المتمايزة والأكثر رعاية فيما يتعلق بالبلدان النامية (وأن أقل البلدان نمواً، معفية تماماً من الالتزامات في كثير من الحالات) فإن الاتجاه الأساسي للالتزامات الجديدة هو أنها تفترض أن أغلبية البلدان النامية مجهزة تماماً للمنافسة في الأسواق العالمية، وأن حكوماتها تملك القدرة الإدارية اللازمة على الوفاء بالتزاماتها والسعي

الفعـّال إلى تحقيق مصالحها في إطار منظمة التجارة العالمية. فاعتماد اتفاقات هذه المنظمة يقتضي ضمناً تغييرات مؤسسية رئيسية داخل الحكومات، بما في ذلك تنقيح تشريعات جديدة، مثلاً في مجال تدابير مكافحة الأغراق والتدابير التعويضية.

(ب) كما أن السعي الفعـّال إلى الحصول على حقوق تجارية يعتمد أيضاً على مقدرة البلد، لا على استخدام آلية المنظمة لتسوية المنازعات كملاذ أخير في حالة نزاع تجاري فحسب، بل أيضاً على الاستفادة الكاملة من التشريعات التنفيذية واللوائح والإجراءات الإدارية الملائمة لدى شركائه التجاريين.

٤٠- ومن أجل المشاركة الفعالة في النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي، سوف تحتاج البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، إلى إجراء تكيـُّف جوهري وبناء مؤسسي ينبغي أيضاً أن يدعمهما التعاون التقني. وفي الوقت الحاضر تملك بالفعل أغلبية هذه البلدان والاقتصادات القدرات والهياكل المؤسسية اللازمة التي تمكنها من استخدام نظام منظمة التجارة العالمية كأداة رئيسية لسياساتها التجارية. وسوف يؤثر هذا الوضع تأثيراً مباشراً على استطاعتها الوفاء بالتزاماتها الحالية والمقبلة في إطار هذه المنظمة. فجدول أعمال التجارة الدولية المتفتح بسرعة، الذي سيكون له تدخل أعمق في السياسات المحلية، هو سبب آخر يجعل هذه الجهود ضرورية وملحة.

٤١- أما احتياجات ومتطلبات التعاون التقني، الحالية في مجال التجارة الدولية فهي هائلة الاتساع، والموارد محدودة. ويجب بالتالي على مختلف المنظمات الدولية المعنية أن تعمل معاً بالاستناد إلى ولاياتها الخاصة وخبرتها المكتسبة. فهناك حاجة إلى:

(أ) تحقيق نواحي تكامل وتكاتف الجهود، لا بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية فحسب، بل أيضاً مع المؤسسات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الأخرى مثل مركز التجارة الدولي، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، واللجان الاقتصادية الإقليمية، ومصارف التنمية الإقليمية وآليات التكامل الإقليمي ودون الإقليمي.

(ب) التماس التعاون والتمويل، لا من المصادر المتعددة الأطراف فحسب، بل أيضاً على المستوى الثنائي والمستويات الأخرى، بما في ذلك المؤسسات الخاصة، ومؤسسات القطاع الخاص مثل الغرف التجارية والمؤسسات الأكاديمية وينبغي أيضاً السعي بمزيد من الفعالية إلى تقاسم تكاليف مشاريع التعاون التقني بين البلدان المستفيدة. وينبغي في الأونكتاد تكريس جهود خاصة لأنشطة جمع الأموال في هذا المجال.

٤٢- وينبغي أن يهدف التركيز الأساسي لأنشطة التعاون التقني، ولا سيما أنشطة الأونكتاد، إلى مساعدة البلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال، على تحديد المسائل والسياسات الرئيسية المتعلقة بدمجها في النظام التجاري الدولي بشروط تزيد فوائدها الاقتصادية وتزودها بقدرات أفضل للمنافسة في مجال التجارة الدولية، مع حماية أولوياتها واهتماماتها الإنمائية المحلية الحيوية. وفي سبيل هذه الغاية ينبغي أن يركز التعاون التقني على البناء المؤسسي. كما ينبغي تنسيق الأنشطة المعنية بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية ومع المنظمات الدولية الأخرى الملائمة.

٤٣- وتكون الأهداف الأساسية لمثل هذا التعاون التقني هي: (أ) تحسين مشاركة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، في اتخاذ قرارات سياسة التجارة الدولية، وخاصة في نظام منظمة التجارة العالمية، والإسهام في صياغة سياسات تجارية وطنية سليمة موجهة نحو التنمية. (ب) وزيادة قدراتها في الدفاع عن حقوقها وتنفيذ التزاماتها في مجال التجارة الدولية، وخاصة بتقديم المشورة والخبرة بشأن تعزيز إدارات السياسة التجارية الوطنية والجوانب الأخرى من البناء المؤسسي. (ج) ورفع مستوى قدراتها فيما يتعلق بالمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية. (د) وضمان توسيع الحصول على المعلومات التجارية. وينبغي اعتبار هذه الأنشطة بمثابة مظلة للتدابير الوطنية والدولية التي تساعد هذه البلدان لتصبح عاملة كاملة وشريكة يعتمد عليها في النظام التجاري الدولي، مع تكييف مكونات معينة وفقاً للاحتياجات الخاصة لفرادى البلدان، بما في ذلك البلدان المنضمة حالياً إلى منظمة التجارة العالمية. ويجب تركيز اهتمام خاص على أقل البلدان نمواً. وهناك جانب هام آخر، وهو أن تظل هذه الأنشطة مدفوعة بالطلب، أي أن تأتي الطلبات والمبادرات من الدول المعنية ذاتها، بينما تقوم أمانة الأونكتاد من جانبها بإحاطة الحكومات علماً كاملاً بقدراتها على تقديم المساعدة التقنية.

٤٤- وينبغي أن تتضمن أنشطة التعاون التقني تدابير على المستويين الوطني والمشترك بين البلدان، وأن تكون مدعومة بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الثنائية.

٤٥- أما دور الأونكتاد في تقديم التعاون التقني دعماً للبلدان النامية والاقتصادات المارة بمرحلة انتقال في النظام التجاري الدولي، فمن الممكن المزيد من توسيعه والاتفاق عليه في الأونكتاد التاسع ثم يستكمله مجلس التجارة والتنمية.

المرفق

بيان أنشطة الأونكتاد للتعاون التقني فيما يتعلق بالنظام التجاري الدولي

وفقاً لمهام الأونكتاد وولاياته الحكومية الدولية[١٤]، تناولت برامج ومشاريع الأونكتاد للتعاون التقني في المرحلة الختامية لجولة أوروغواي وفترة ما بعد هذه الجولة، القضايا الرئيسية التالية التي تهم البلدان النامية كما تهم، في بعض الحالات، الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال:

تحديد وتقييم الأثر على فرادى البلدان الناتج عن تنفيذ اتفاقات معينة لمنظمة التجارة العالمية، مثل الاتفاق بشأن الزراعة، والاتفاق بشأن المنسوجات والملابس، والاتفاق بشأن مكافحة الإغراق، والاتفاق بشأن الإعانات والتدابير التعويضية والاتفاق بشأن تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة، وما إلى ذلك.

دراسات مختلف قطاعات الخدمات في البلدان النامية وإمكانية إسهامها في تنمية وتوسيع الصادرات (مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المالية والتجارية، والنقل، والتشييد، والخدمات السمعية البصرية، والخدمات المهنية والسياحة، وما إلى ذلك).

تحليل تشريعات فرادى البلدان المتقدمة لتنفيذ جولة أوروغواي وتأثيرها على تجارة البلدان النامية.

تحليل برنامج العمل المتضمَّن في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وتحديد أولويات وخيارات البلدان النامية.

دعم مشاركة البلدان النامية في مفاوضات هذه المنظمة الجارية بشأن قطاعات الخدمات (مثل الخدمات المالية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل البحري).

تحليل وتحديد مجالات وخيارات المشاكل الرئيسية فيما يتعلق بالتجارة والبيئة.

تحليل المسائل الجديدة والناشئة المدرجة في جدول أعمال التجارة الدولية، وتأثيراتها على تجارة البلدان النامية واهتمامات تنميتها: سياسة التجارة والمنافسة، والتجارة والاستثمار، وما إلى ذلك.

تحليل وتحديد المسائل الرئيسية الضالعة في انضمام بلدان جديدة إلى المنظمة.

دعم مفاوضات الانضمام إلى المنظمة من خلال مختلف الأنشطة، مثل تحديد مختلف التصورات لعملية الانضمام، ودراسة التشريعات الوطنية للبلد المنضم واتساقها مع اتفاقات المنظمة، والمساعدة في إعداد المذكرة المعنية بنظام التجارة الخارجية وغيرها من الوثائق اللازمة في المفاوضات (مثل الإجابات على الأسئلة الموجهة من أعضاء المنظمة، والعروض المقدمة من السلع والخدمات)، ودراسة تشريعات ومواقف الشركاء التجاريين الرئيسيين للبلد المنضم، والدعم التقني مثل ترجمة مختلف الوثائق إلى اللغات الرسمية للمنظمة، وكذلك إلى اللغات الوطنية للبلدان المنضمة.

تنظيم حلقات دراسية واجتماعات فكرية على المستوى الوطني والإقليمي والأقاليمي لمناقشة المسائل المذكورة أعلاه.

تنظيم بعثات استشارية إلى البلدان المعنية بشأن مسائل معينة لمشاركتها (اندماجها) في النظام التجاري الدولي.

إنجاز برامج تدريبية في إطار برنامج التدريب التجاري، من بينها دورة تدريبية (١٤ أسبوعا) بشأن الدبلوماسية التجارية الدولية، تتضمن سلسلة وحدات بشأن مختلف مكونات اتفاقات منظمة التجارة العالمية (٢٢ وحدة)، وكذلك بشأن المسائل الجديدة المرتبطة بالتجارة، والمفاوضات الثنائية والإقليمية، والمهارات والاستراتيجيات التفاوضية. وتتاح أيضاً دورة تدريبية مختصرة لمدة أسبوع بشأن الإطار التجاري الجديد المتعدد الأطراف. وهناك برامج تدريبية أخرى بشأن السياسة التجارية، والتجارة والبيئة ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية.

تنظيم تدريب للمسؤولين من فرادى البلدان مكيف وفقاً لمشاكلهم الخاصة في السياسة التجارية، وذلك عن طريق إلحاقهم بمؤسسات قانونية دولية وهيئات المستشارين الدوليين وأمانة الأونكتاد.

نشر المعلومات التجارية (نظام التحاليل والمعلومات التجارية) بشأن شروط الوصول إلى السوق، عن طريق الأقراص الالكترونية المتراصة بذاكرة مقروءة فقط، لكي تستفيد منها البلدان النامية، والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال، والتجمعات الإقليمية.

الحواشي

(١) ينبغي قراءة هذا التقرير جنبا الى جنب مع تقرير أمانة الأونكتاد بعنوان "تحليل لآثار القواعد الجديدة المستمدة من اتفاقات جولة أوروغواي بشأن تدابير الوقاية ومناهضة الاغراق والاعانات والتدابير التعويضية" الوثيقة TD/B/WG.8/6 بتاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر تقرير التجارة والتنمية، ١٩٩٤، الجزء الثالث و"حصيلة جولة أوروغواي: تقييم أولي"، أوراق دعم تقرير التجارة والتنمية ١٩٩٤.

(٣) انظر التقرير النهائي للفريق العامل المخصص لتوسيع الفرص التجارية المتاحة للبلدان النامية (الوثيقة TD/B/41(1)/7) بتاريخ ٥ آب/أغسطس ١٩٩٤) وخاصة الفصل الأول، الفرع هاء الذي يتناول التعاون التقني في بناء القدرات التصديرية وتوسيع فرص السوق، والفصل الثاني، الفرع ألف المتعلق بالسياسات على الصعيد الوطني لبناء القدرات التصديرية. وانظر في هذا السياق كذلك تقرير أمانة الأونكتاد (الوثيقة TD/B/WG.4/10 بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤) الذي يعرض متطلبات التعاون التقني لتعزيز قدرات عرض صادرات البلدان النامية.

(٤) انظر الوثيقة TD/B/WP/92 المؤرخة في ٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥ التي تستعرض أنشطة التعاون التقني للأونكتاد وتمويلها وكذلك الوثيقة UNCTAD/PSM/TCP/1 في آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٥) انظر الوثيقة TD/B/WG.8/2 وAdd.1 المعدة للاجتماع الأول للفريق العامل المخصص للفرص التجارية المتاحة في السياق التجاري الدولي الجديد وكذلك الدراسات عن الزراعة (UNCTAD/ITD/16) والمنسوجات (UNCTAD/ITD/17).

(٦) انظر الوثيقة TD/B/WG.4/10 بتاريخ ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤.

(٧) يركز البرنامج الافريقي المنسق للمساعدة في الخدمات على بناء القدرة على تحليل السياسات واتخاذ القرارات في مجال التجارة الدولية في الخدمات وقطاع الخدمات الداخلي عموما في البلدان المشاركة.

(٨) انظر وثيقة منظمة التجارة العالمية G/NOP/W/2/Rev.1 المؤرخة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

(٩) على سبيل المثال، وبمقتضى اتفاق الزراعة ستبدأ المفاوضات لمواصلة عملية الاصلاح قبل عام من نهاية فترة التنفيذ (أي في عام ١٩٩٩). وبمقتضى الاتفاق العام للتجارة في الخدمات يعتزم أن تبدأ جولات مفاوضات متعاقبة في موعد لا يتجاوز خمس سنوات من تاريخ بدء سريان اتفاق منظمة التجارة العالمية (أي في عام ٢٠٠٠). وتنص اتفاقات أخرى على مراجعات مختلفة ستتطلب بدورها بعض الأنشطة التفاوضية كما هو شأن اتفاقات تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة ومناهضة الاغراق والتفتيش قبل الشحن وقواعد المنشأ والاعانات والتدابير التعويضية.

الحواشي (تابع)

(١٠) للاطلاع على تحليل تفصيلي لبرامج الأونكتاد للمساعدة التقنية بشأن التجارة والبيئة والتنمية انظر الوثيقة TD/B/WG.6/Misc.1.

(١١) للاطلاع على المناقشة التفصيلية، انظر الوثيقة TD/B/EX(10)/CRP.1 "القضايا الجديدة والناشئة على جدول أعمال التجارة الدولية"، مذكرة من أمانة الأونكتاد. ١ آذار/مارس ١٩٩٥، التي أعدت للدورة التنفيذية العاشرة لمجلس التجارة والتنمية، جنيف، ٤ أيار/مايو ١٩٩٥.

(١٣) حكومة فرنسا، ومركز البحوث الإنمائية الدولية (كندا)، ومؤسسة كارنغي بنيويورك (الولايات المتحدة).

(١٤) الولايات الحديثة لأنشطة الأونكتاد للتعاون التقني في مجال التجارة الدولية، متفق عليها في الأونكتاد السابع (الفقرة ١٠٥(٩) من الوثيقة الختامية)، والأونكتاد الثامن (الفقرة ١٦٣ من التزام كرتاخينا)، وجرى المزيد من تنقيحها وتوسيعها في القرارات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية، وخاصة الاستنتاجات المتفق عليها ٤١٠ (د - ٤٠) و٤١٩ (د - ٤١) بشأن جولة أوروغواي، وكذلك في استنتاجات المجلس المتفق عليها ٤٢١ (د - ٤١) بشأن استعراض سياسة التعاون التقني للأونكتاد.

- - - - -